بعد تهديد طهران بالإنتقال إلى محكمة العدل الدولية

باكستان تضع اللمسات الأخيرة لمشروع خط «أنابيب السلام»

الوفاق

قررت السلطات الباكستانية الإنتهاء من بناء خط أنابيب غاز بطول ٨١ كيلومتراً من مدينة غوادر الساحلية في البلاد إلى الحدود الإيرانية كجزء من مشروع خط أنابيب الغاز بين إيران وباكستان.

وصرح مصدر مسؤول في وزارة الطاقة الباكستانية لموقع "نيشن" الإخباري، قررت باكستان بدء العمل على استكمال المشروع، الذي واجه تأخيرات كبيرة، على مرحلتين.

وقال المسؤول الباكستاني: إن السلطات في إسلام آباد ستتابع خطة لإكمال الجزء الذي يبلغ طوله ٨١ كيلومتراً من الحدود الباكستانية - الإيرانية إلى غوادر.

كما صادق مجلس تسهيل الاستثمار الخاص الباكستاني (SIFC) على خطة لتنفيذ القسم الذي يبلغ طوله ٨١ كيلومتراً كجزء من إجمالي خط الأنابيب البالغ طوله ٧٨١ كيلومتراً، والذي سيتم ربطه بمدينة نوابشاه في المراحل المستقبلية.

ومن المتوقع أن يحصل قطاع النفط في باكستان على موافقة مجلس الوزراء الفيدرالي لتنفيذ المشروع، الذي ستطالب وزارة المالية بميزانية له من صندوق تطوير البنية التحتية للغاز (GIDC). وكانت إيران قد منحت باكستان في السابق مهلة ١٨٠ يوماً حتى سبتمبر ٢٠٢٤ لبدء إستكمال أعمال مد الأنابيب. وحذرت طهران إسلام آباد إذا لم تقبل سلطاتها الاقتراح، فان إيران ستنتقل إلى محكمة العدل الدولية ومقره باريس لعدم تنفيذ المشروع وستسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى فرض غرامة قدرها ١٨ مليار دولار عن طريق تقديم شكوى إلى المعهد الذي يقع مقره في باريس. ومع ذلك، اقترحت إيران أيضاً أن تتمكن من تزويد باكستان بخبرتها القانونية والفنية من أجل تطوير استراتيجية مشتركة مربحة للجانبين قبل نهاية الموعد النهائي. ويعد بناء خط أنابيب الغاز من إيران إلى باكستان أحد المشاريع المهمة للبلدين الجارين.

الجانب الإيراني يوفي بإلتزاماته

وقد أوفى الجانب الإيراني بإلتزاماته قبل الموعد المحدد (قبل الموعد النهائي في ديسمبر ٢٠١٤) وأنفق مليارى دولار لإحداث خط أنابيب الغاز بالقرب من الحدود الباكستانية؛ لكن على الرغم من مرور ما يقرب من ١٠ سنوات على الموعد النهائي للعقد، إلا أن الجانب الباكستاني لم يتخذ أي إجراء لتنفيذ إلتزاماته تجاه هذا العقد، وفي كل مرة يستخدم العقوبات الأمريكية كذريعة لعدم إلتزامه. وتبلغ التكلفة التقديرية لهذا الجزء من المشروع ١٥٨ مليون دولار، ومن المقرر تمويله من قبل شركة تطوير البنى التحتية للغاز. وتم توقيع إتفاقية هذا المشروع لتوريد ٧٥٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز لمدة ٢٥ عاماً من حقل غاز بارس الجنوبي، وأن يتم التسليم على الحدود الإيرانية - الباكستانية في مايو ٢٠٠٩.

وفي ظل هذا المشروع، سيتم بناء خط أنابيب بطول ١٩٣١ كيلومتراً لنقل الغاز الإيراني إلى باكستان، والذي يتضمن ١١٥٠ كيلومتراً من الأنابيب داخل إيران و ٧٨١ كيلومتراً من الأنابيب داخل باكستان. وكلا البلدين ملزمين بتنفيذ هذا المشروع على أراضيهما. وبموجب الإتفاقية، كان من المفترض أن يبدأ تقديم هذا المشروع بحلول يناير ٢٠١٥.

بناء ٩٠٠ كيلومتر داخل إيران

وفي الوقت الحالي، أتمت إيران بناء أكثر من ٩٠٠ كيلومتر من خط الأنابيب هذا داخل أراضيها، في حين أن الـ ٢٥٠ كيلومتراً المتبقية لم يتم بناؤها بعد. وفي ديسمبر ٢٠١٢، اقترحت الحكومة الإيرانية توفير التمويل للمشروع والمقاول الهندسي بموجب الإتفاقية المبرمة بين الحكومتين.

لذلك، أبلغت باكستان شركة النفط الوطنية الإيرانية بإعلان القوة القاهرة بأحداث مبررة بموجب إتفاقية شراء وبيع الغاز لخط "أنابيب السلام"، ولذلك توقفت أنشطة المشروع. وقد أصدرت الشركة الوطنية للنفط إخطاراً بالانتهاك المادي لإلتزامات إتفاقية شراء وبيع الغاز لخط "أنابيب السلام"؛ بالإضافة إلى إخطار بموجب ضمان السيادة صادراً عن باكستان لصالح الشركة الوطنية للنفط في فبراير ٢٠١٩.

وتفاوضت باكستان مع إيران بشأن هذه القضية واتفق الجانبان على تمديدها لمدة خمس سنوات على أساس القانون المدني الفرنسي، وعليه تم توقيع إتفاقية تعديل شراء وبيع الغاز في سبتمبر ٢٠١٩.

وأبلغت إيران باكستان أن تمديد فترة العقد الإضافية بناء على القانون المدني الفرنسي سيعتمد على إحراز باكستان تقدماً كبيراً في المشروع خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، وإلا فسيتعين على إيران الرجوع إلى محكمة التحكيم الدولية.

الشركة الوطنية للنفط تصدر إخطاراً

وفي ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣، أصدرت الشركة الوطنية للنفط إخطاراً بالانتهاك المادي إلى شركة الغاز المحدودة الحكومية الدولية الباكستانية، تفيد بانتهاك ضمانات المشتري.

ومن خلال نفس الإخطار، أصدرت الشركة الوطنية الإيرانية للنفط إخطاراً بناء على الضمان السيادي الصادر عن الحكومة الباكستانية لصالح شركة النفط الوطنية، ومنحت مهلة ١٨٠ يوماً لشركة تطوير البنى التحتية للغاز الباكستانية لتصحيح الانتهاك المزعوم، وأحالت الأمر إلى لجنة التنسيق للبت به.

وتمتلك إيران ١٨٪ من احتياطيات الغاز في العالم، وهي الدولة الثانية التي تمتلك هذا المورد الثمين للطاقة.

أوفى الجانب الإيراني بإلتزاماته قبل الموعد المحدد؛ لكن على الرغم من مرور ما يقرب من ١٠ سنوات على الموعد النهائي للعقد، إلا أن الجانب الباكستاني لم يتخذ أي إجراء لتنفيذ إلتزاماته

ويقدر احتياطي الغاز الإيراني بنحو ٣٢ مليار مترمكعب، وهو ما يبعد ٥ مليارات مترمكعب عن روسيا كأول دولة تمتلك احتياطياً من الغاز في العالم. ومن حيث الإنتاج، تعد إيران ثالث دولة منتجة للغاز في العالم بـ ٢٥٠ مليار مترمكعب بعد أمريكا بـ ٩١٤ مليار مترمكعب (في عام ٢٠٢٠)، وروسيا بـ ٦٣٨ مليار مترمكعب، وتعد هذه الفجوة كبيرة مع الدولتين الأولى والثانية. وتعد أمريكا المنتج الأول للغاز في العالم، حيث يقدر إجمالي إحتياطياتها بـ ١٢ ألف مليار مترمكعب؛ لكن من حيث استهلاك الغاز المحلي، تعد إيران رابع دولة مستهلكة للغاز في العالم (بـ ٢٣٣ ملياراً) بعد أمريكا (بـ ٨٣٢ مليار مترمكعب سنوياً)، وروسيا (بـ ٤٤٤ مليار مترمكعب)، والصين (بـ ٣٠٧ مليارات مترمكعب).

وبناء على هذه الإحصائيات، فان أمريكا تستهلك ٩٠٪ من الغاز المنتج، وروسيا ٦٥٪، وإيران ٩١٪ من الغاز المنتج. ووفقاً لوثيقة الرؤية المستقبلية الإيرانية، يجب أن تحصل البلاد على حصة تتراوح بين ٨ و ١٠٪ من سوق الغاز العالمية، في حين أن حصة إيران حالياً من سوق تصدير الغاز الطبيعي أقل من ٢٪.

وفي الواقع، سيتم تصدير ٤٥ مليون مترمكعب من الغاز الإيراني إلى العراق وتركيا وجمهورية أذربيجان يومياً، وستزيد هذه الكمية بمقدار ١٠٠ مليون مترمكعب مع استكمال الخطين الوطنيين ٦ و ٩.

لأول مرة.. طهران تستضيف إجتماع منظمة شنغهاي

أعلن مدير عام مكتب العلاقات الاقتصادية الخارجية لمنظمة الاستثمار والمساعدة الاقتصادية والفنية في إيران أن اجتماع وزراء الصناعة للدول الأعضاء في شنغهاي سيعقد في طهران بحلول ٢٠ مارس ٢٠٢٤ (بداية العام الإيراني الجديد).

وقال علي فكري: إن عقد الحدث الاقتصادي الأول لمنظمة شنغهاي يظهر الإرادة السياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية للمضي قدماً في خطط المنظمة، ونأمل أن نستفاد من القدرات الهائلة لدول هذه المنظمة في هذا الصدد. وأضاف: أصبح إنشاء البنية التحتية أكثر أهمية اليوم بالنسبة للمنظمة، وقد اجتذبت الإنجازات الاقتصادية التي حققتها العديد من البلدان الأعضاء اهتماماً لافتاً من المراقبين الخارجيين، بحيث تعتبر هذه القضية مركز ثقل انتقال السلطة من الغرب إلى الشرق.

وأشار فكري إلى أن خلق الفرص من منصة الدول الأعضاء يعد من القضايا المهمة في تحسين الظروف الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء، وقال: كلما زادت الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، تقلصت احتمالية الإنعزال والأحادية. يذكر أن إيران كانت عضواً مراقباً في منظمة شنغهاي للتعاون منذ عام ٢٠٠٥ وطلبت الحصول على عضوية رسمية وكاملة في هذه المنظمة بعد ١٦ عاماً في الاجتماع قمة شنغهاي الحادي والعشرين في العاصمة الطاجيكية دوشنبة في سبتمبر عام ٢٠٢١ التي شارك فيها آية الله رئيسي، حيث وافق الأعضاء على طلب ايران لتصبح العضو التاسع في هذه المنظمة الإقليمية المهمة.

لاعجز في ميزانية البلاد في العام الجاري

قال رئيس منظمة التخطيط والميزانية: إن إيران ستتجاوز العام المالي الحالي بدون عجز في الميزانية رغم عدم تحقق بعض الموارد. وقال داود منظور، الأربعاء على هامش اجتماع مجلس الوزراء، عن أداء الحكومة في تنفيذ الموازنة: سنتجاوز هذا العام بدون عجز في الموازنة رغم أن مواردنا لم تتحقق بالكامل، مؤكداً أن هذه الموارد لم تتحقق بالكامل في أي عام. وأضاف: لقد حققنا أداء يزيد عن ٩٨٪ في دفع تكاليف الموظفين الحالية.. لقد حققنا أداء بنسبة ١٠٠٪ في التعليم والتدريب.. ليس لدينا أي مشاكل في تمويل المؤسسات.

وقال منظور: هناك خلافان أو ثلاثة خلافات صغيرة بين الحكومة ومجلس النواب بشأن الموازنة، وسيتم حلها خلال الأيام القليلة المقبلة. وأضاف: النمو الاقتصادي هذا الخريف إيجابي بنسبة ٥/١٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، و ٢/٥٪ بدون النفط.. لدينا نمو بنسبة ٥٪ تقريباً في قطاع الخدمات، وفي قطاع الصناعة والتعدين حققنا نمواً بنسبة ٦/٩٪، وفي قطاع الزراعة وصل النمو في الربع الأخير إلى -١٪، وفي الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، بلغ معدل النمو ما يقرب من ٧٪ مقارنة بالأشهر التسعة الماضية.

الهند تفرض قيوداً على دخول السفن الإيرانية

قال نائب مدير مؤسسة الموانئ والملاحة البحرية الإيرانية: إنه من الممكن أن تفرض قيود على حركة السفن الإيرانية في بعض الموانئ؛ لكننا من باب الاحتياط لن نعلن عن مكان وموقع الموانئ. وصرّح جليل إسلامي، لوكالة إيلنا العمالية، رداً على منع قبول السفن الإيرانية في ميناء موندرا الهندي رغم تفاهمات التعاون العديدة مع الهند فيما يتعلق بالترانزيت والنقل: نظراً للحظر والقيود الحاكمة على الشحن البحري الإيراني، فمن الممكن أن تفرض قيود على حركة السفن الإيرانية في بعض الموانئ؛ لكننا من باب الاحتياط لن نعلن عن مكان وموقع الموانئ. وأشار إسلامي إلى التعاون بين إيران والهند ونقل البضائع من الموانئ الهندية إلى ميناء تشابهار، وقال: دخلت هذا العام عشرة آلاف حاوية إلى ميناء تشابهار قادمة من الهند، حيث يرتبط هذا الرقم فقط بطريق ميناء الهند-تشابهار. ولفت إلى أن البلاد تشهد زيادة في تحميل وتفريغ البضائع في ميناء تشابهار. وأضاف: زاد حجم الترانزيت خلال عام ٢٠٢٣ في الموانئ الشمالية بنسبة تزيد عن ٢٠٪، وتظهر الأرقام أن حركة الشحن من الموانئ الروسية إلى إيران آخذة في الإزدياد، ونشهد نفس الاتجاه في الموانئ الجنوبية.

أخبار قصيرة

تفجير خطوط أنابيب الغاز مؤامرة صهيونية تم إحباطها

صرح وزير النفط الايراني بأن تفجير خطوط أنابيب الغاز في البلاد مؤامرة صهيونية تم إحباطها. وعلى هامش اجتماع الحكومة أمس الأربعاء، صرح جواد أوجي بأن انفجار خطوط أنابيب الغاز الأسبوع الماضي في البلاد مؤامرة صهيونية لم تؤت ثمارها وتم إحباطها. وأضاف بأنه لم يحدث انقطاع للغاز في أي مكان في ايران عقب هذا الحادث، مشيراً الى أنه وفي أقصر وقت ممكن، تم إصلاح وتشغيل خطوط أنابيب الغاز التي كان معظمها في مناطق جبلية ووعرة. وأشار أوجي الى أن العدو كان ينوي قطع الغاز المنزلي عن محافظات كبيرة لإثارة المشاكل لدى الناس؛ لكن بفضل الله وجهود خبراء الصناعة النفطية تم تحييد هذا العمل الخبيث وإحباط مؤامرة العدو.

وزير خارجية تيمور الشرقية يرحب بوجود الشركات الإيرانية في بلاده

إستقبل وزير خارجية تيمور الشرقية سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية غير المقيم في هذا البلد، ورحب بوجود واستثمار الشركات الإيرانية في تيمور الشرقية. وخلال لقائه سفير إيران لدى إندونيسيا وسفير إيران غير المقيم لدى تيمور الشرقية محمد بروجردي، الأربعاء، وفي معرض تقديره لدعم الجمهورية الإسلامية لتيمور الشرقية في السنوات الصعبة بعد استقلال البلاد، أكد بنديتو دوس سانتوس فريتاس على أن سياسة بلاده هي التعاون مع جميع الدول وللشرق الأوسط دور خاص في هذا الأمر. كما رحب سانتوس فريتاس بالدعوة التي تلقاها من نظيره الإيراني لزيارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ووعد بأن تتم هذه الزيارة في الوقت المناسب. بدوره، صرح بروجردي بأن إيران لا تزال تقف الى جانب الشعب التيموري وسوف تستخدم قدراتها وإمكاناتها لمساعدة تيمور الشرقية في طريق تنميتها وازدهارها.

يجب تطوير التعاون في مجال النقل بين إيران وأوزبكستان

أكد المستشار التجاري للجمهورية الإسلامية الإيرانية في أوزبكستان على ضرورة عقد اجتماعات ثلاثية بين إيران وأوزبكستان وتركمانستان لتطوير التعاون في مجال النقل. واستعرض رحمة الله خرمالي، خلال حضوره في وكالة الأنباء الأوزبكية، بعض السبل التي من شأنها أن تعزز التعاون بين إيران وأوزبكستان في مجالات التعاون الثنائية ولاسيما مجال النقل. وفي رده على سؤال حول آفاق استفادة أوزبكستان من ميناء تشابهار، أشار خرمالي إلى أن "تطوير ميناء تشابهار وتعزيز دوره في التجارة الإقليمية والعالمية من أولويات الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، وقال: إن إيران تسعى إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية والتكاملية في إطار تعريف المصالح المشتركة مع الدول المستهدفة، بما في ذلك أوزبكستان. كما دعا خرمالي الجانب الأوزبكي إلى الإنضمام إلى إتفاقية تشابهار، وشدد على أهمية إنشاء شركة نقل مشتركة بين البلدين، وأكد على ضرورة عقد اجتماعات ثلاثية بين إيران وأوزبكستان وتركمانستان لتطوير التعاون في مجالات النقل.